

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٣٠

الخميس، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيد ميسا - كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السويد	السيدة شولجين نيوني
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد ميشون
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد تانو - بوتشوي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشكو

جدول الأعمال

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

1810451 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة لإحاطة يقدمها السفير ساشا سيرجيو يورنتي سوليث، الممثل الدائم لبوليفيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وأعطي الكلمة الآن للسفير يورنتي سوليث.

السيد لورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن تتاح لي هذه الفرصة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في مهمتها الإشرافية على تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ونحن ندرك جميعا أهمية القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بوصفه عنصرا أساسيا في الجهود العالمية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها إلى الجهات من غير الدول، بما في ذلك الإرهابيون. ويتعين عليّ التشديد على أن أمامنا مهمة شاقة حقا في الإشراف على تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويوفر القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) منبرا للتعاون لمنع الجهات من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وينبغي أن نفهم بوضوح أنه يستحيل علينا التصدي لهذه المسألة على الصعيد العالمي بدون التعاون فيما بيننا. وفي ذلك السياق، أود أن أبلغ مجلس الأمن بالأنشطة الرئيسية للجنة القرار ١٥٤٠ منذ إحاطتي السابقة إلى المجلس (انظر S/PV.7985) وأن أعطي لمحة عامة عن الأحداث المقبلة وبعض التوقعات لهذا العام.

وفي عام ٢٠١٨ ستواصل اللجنة الاستفادة من الزخم الذي توفر لعملها بفضل نتائج الاستعراض الشامل لعام ٢٠١٦ والقرار اللاحق ٢٣٢٥ (٢٠١٦) المتخذ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وبموجب ذلك القرار وجّه مجلس الأمن لجنة القرار ١٥٤٠ بأن تكثف جهودها لتعزيز تنفيذ جميع الدول تنفيذا كاملا لجميع التزاماتها المنصوص عليها في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). تحقيقا لتلك الغاية، أُدرجت مقترحات مفصلة في برنامج العمل للعام ٢٠١٨ الذي سيقدم قريبا. وتخطط اللجنة، في جملة أمور، لعقد مناقشات بشأن إنفاذ قوانين فعالة ومناسبة لحظر الأنشطة المنصوص عليها في الفقرة ٢ من القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وأن تحيط علما بالتغير الدائم لطابع مخاطر الانتشار، وأن تعقد اجتماعا على مستوى خبراء اللجنة للنظر في المسائل الأخرى التي أبرزها القرار ٢٣٢٥ (٢٠١٦).

وبالإضافة إلى ذلك لا يزال إبلاغ جميع الدول الأعضاء عن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يشكل أحد أهم أولويات اللجنة. ويسرني في ذلك الصدد، أن أبلغ مجلس الأمن بأننا قد تلقينا أول تقريرين في عام ٢٠١٧ من غينيا الاستوائية وزمبابوي، وتلقينا مؤخرا في بداية عام ٢٠١٨ أول تقرير مقدم من تيمور – ليشتي. وبذلك يصل عدد الدول التي قدمت تقارير وطنية إلى ١٨٠دولة. ومع ذلك، لا يزال أمامنا التحدي المتمثل في وجود ١٣ من الدول التي لا تقدم تقارير عن تنفيذ القرار. وربما يتضمن تحقيق عالمية الإبلاغ في أقرب وقت ممكن إصدار مذكرات شفوية إلى الدول الأعضاء بغرض تأكيد متطلبات الإبلاغ عن تنفيذ القرار على المستوى الوطني وعقد اجتماعات مع الممثلين القطريين على هامش دورة الجمعية العامة.

والدول مدعوة أيضا إلى إبلاغ اللجنة عن جهات اتصالها المعنية بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي عام ٢٠١٧ فعلت ذلك بليز والبوسنة والهرسك وكوستاريكا وموريتانيا ليصل بذلك عدد تلك الدول الآن إلى ١٠١ دولة. ولتعزيز قدراتها في مجال

جهات الاتصال، بل لتعزيز الشبكة برمتها نظمت اللجنة في عام ٢٠١٧ دورة تدريبية إقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، واستضافت الصين الحلقة الدراسية للمرة الثانية. ومن المتوقع عقد دورتين تدريبيتين لجهات الاتصال الوطنية في عام ٢٠١٨: إحداهما للمنطقة الأفريقية ومن المقرر عقدها في أديس أبابا في حزيران/يونيه بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، والأخرى لمنطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وستعقد في روسيا في أيلول/سبتمبر.

وقد كانت خطط العمل الوطنية الطوعية لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أولوية أخرى من أولويات اللجنة التي تواصل عملها بدعم من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمساعدة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ خطط عملها الطوعية هذه. وتلقت اللجنة خمس خطط عمل وطنية جديدة خلال العام ٢٠١٧ في حين قدمت قيرغيزستان وأوزبكستان خطط عملهما الوطنية الطوعية الثانية والمنقحة. وتلقينا حتى اليوم ٣١ خطة عمل وطنية.

وشارك فريق الخبراء التابع للجنة في اجتماعات موائد مستديرة ترمي إلى وضع خطط عمل وطنية جديدة في أوزبكستان، تركمانستان، السلفادور، سورينام، طاجيكستان، غواتيمالا، غيانا، منغوليا. وسوف يستمر العمل على وضع خطط العمل الوطنية مع البلدان الأخرى بناء على طلبها خلال السنة الحالية.

وواصلت اللجنة أيضا زيادة تبادل الخبرات، بما في ذلك عن طريق استعراضات الأقران بغية تقييم وتعزيز الممارسات الناجحة في التنفيذ الفعال للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتشكّل اجتماعات استعراض الأقران التي عقدتها كولومبيا وشيلي وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان على التوالي في عام ٢٠١٧ أمثلة جيدة جدا على تلك الآلية الفعالة. وستواصل اللجنة دعم الدول الراغبة في إجراء استعراضات الأقران وتشجيع مثل تلك الاجتماعات متى كان ذلك مناسبا.

ولأجل تعزيز قدرتها على رصد تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) نظرت اللجنة في صيغة مصفوفة منقحة ووافقت عليها في العام الماضي. وساعدت التغييرات التي أدخلت في تبسيط المصفوفة بطريقة تبيّن الالتزامات المنصوص عليها في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشكل أفضل. ووفقا للقرار ٢٣٢٥ (٢٠١٦) تراعي المصفوفة المنقحة أيضا خصوصيات الدول فيما يتعلق بمدى قدرتها على صنع المواد ذات الصلة وتصديرها. ويتوقع خلال عام ٢٠١٨ أن يغير فريق الخبراء المصفوفات الحالية إلى صيغة جديدة.

وقد عملت اللجنة على تنقيح نموذجها المتعلق بطلب المساعدة في آذار/مارس ٢٠١٧ بهدف تحسين الدعم المقدّم إلى الدول لتمكينها من صياغة طلبات مساعدة أكثر تفصيلا وفعالية، وتلبية طلباتها بتقديم مساعدة أكثر فعالية لتلبية احتياجاتها. ومن شأن ذلك أن يعزز الجهود التي تبذلها اللجنة بوصفها جهة تنسيقية. ويمكن الاطلاع على نموذج طلب المساعدة لعام ٢٠١٧ على الموقع الشبكي للجنة. وتلقت اللجنة طلبات مساعدة جديدة من بليز وطاجيكستان وكينيا. وقد أُرسلت تلك الطلبات إلى مقدمي المساعدة المحتملين، في حين نُشرت الملخصات على صفحة الاستقبال الخاصة باللجنة كما هو عادة.

وفي عام ٢٠١٧ درست اللجنة أيضا الكيفية التي يمكن بها تحسين تيسير المساعدة التقنية إلى الدول، وقررت تكليف فريق خبرائها بتيسير تقديم المساعدة بصورة نشطة عند تلقي طلبات المساعدة ووفقا لتوفر الموارد المتاحة. وبذلك تسعى اللجنة إلى سد الفجوة في مجال تقديم المساعدة للدول والمناطق الملتزمة بتنفيذ تعهداتها إلا أنها لم تتلق عروضا بتقديم المساعدة إليها حتى الآن.

وفي عام ٢٠١٧، واصلت اللجنة تبادل المعلومات مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية وأشركتها في أنشطة التوعية التي تنفذها – على سبيل المثال – في عقد الدورات التدريبية لجهات الاتصال الوطنية ذات الصلة بتنفيذ القرار ١٥٤٠ وحثتها على إبراز الالتزامات عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في تشريعاتها النموذجية و/أو المبادئ التوجيهية أو تدريب الدول حسب الاقتضاء. وفي عام ٢٠١٧ كان هناك ما مجموعه ٥٣ من مناسبات التوعية التي نظمت مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التي شارك فيها رئيس اللجنة وأعضاؤها وخبراؤها.

كما واصلت اللجنة تطوير موقعها على شبكة الإنترنت كأداة لزيادة الوعي العام والعمل بوصفها مصدرا للمعلومات والموارد المتعلقة بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لكي تستخدمها الدول الأعضاء وأعضاء اللجنة والمجتمع المدني وقطاع الصناعة. واكتمل تصميم الموقع الشبكي الجديد للجنة في عام ٢٠١٦ لتيسير استخدامه وجعله أكثر جاذبية.

وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ – وبعد إجراء مشاورات مع اللجنة – عيّن الأمين العام ستة خبراء في فريق الخبراء، وقد انتهت فترة ولاية بعض الخبراء على غرار ما حدث في العام الماضي.

وقد انضم ثلاثة خبراء جدد إلى الفريق بالفعل، في حين سينضم الزملاء الجدد المتبقين بحلول نهاية نيسان/أبريل. وفي هذا الصدد، ستبدأ عملية اختيار المنسق الجديد لفريق الخبراء في المستقبل القريب. وزيعمل العضوان المنتهية ولايتهما في مجلس الأمن، اليابان ومصر، على الترتيب، كمنسقين للفريق العامل الأول التابع للجنة، بشأن الرصد والتنفيذ على الصعيد الوطني، والفريق العامل الثالث، بشأن التعاون مع المنظمات الدولية، بما فيها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ولجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وأود أن أشكر كلا الوفدين علي إسهاماتهما الحيوية في عمل اللجنة. وبالنيابة عن اللجنة، أود أن أرحب بالسيد إنري بريتو ممثل وفد بيرو، بصفته منسقا للفريق العامل الأول، والسيد أنطونان بنجمان بييكي، ممثل وفد كوت ديفوار، بصفته منسقا للفريق العامل الثالث، وقد بدأ كلاهما العمل كمنسقين في ٤ نيسان/أبريل.

أود أن أشكر الدول التي قدمت تبرعات كبيرة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لأنشطة نزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي مباشرة لدعم تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). فبدون هذه التبرعات، كانت اللجنة ستواجه عراقيل شديدة في تنفيذ ولايتها المتمثلة في الإشراف على تنفيذ القرار، وفي تيسير بناء القدرات حيثما تمس الحاجة إليها. وفي عام ٢٠١٧، استُخدمت مبالغ مالية من منح قدمتها في السنوات السابقة كل من ألمانيا، وجمهورية كوريا، وكازاخستان، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، ومن تبرعات جديدة قدمها الاتحاد الأوروبي واليابان في عام ٢٠١٧.

و قبل أن أختتم بياني، أود أن أبدي بعض النقاط الإضافية فيما يتعلق بأنشطة التوعية المقررة للجنة في المستقبل القريب.

ويخطط بلدي، بوليفيا، لاستضافة مؤتمر إقليمي لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في أيار/مايو. وستعقد حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بالاشتراك مع لجنة القرار ١٥٤٠، مؤتمرا لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقرارات اللاحقة له، في لاباز في الفترة من ٩ إلى ١٠ أيار/مايو. والمؤتمر موجه نحو الدعم النشط لتنفيذ القرار في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسيوفر منبرا للدول لكي تقدم القوانين والأنظمة القائمة التي من شأنها أن

تعمل على تيسير تنفيذ القرار. كما أنه سيتيح الفرصة لتبادل الآراء والممارسات الفعالة بشأن التعامل مع المواد ذات الصلة، بهدف تعزيز سجل المنطقة حول تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتنظر اللجنة في عقد مؤتمر آخر للمساعدة الإقليمية في الوقت المناسب في عام ٢٠١٨. وستواصل اللجنة الاستفادة من التعاون الجيد القائم بالفعل مع المنظمات الدولية الرئيسية من أجل تيسير تقديم المساعدة والدعم للأنشطة ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية وكيانات الأمم المتحدة، فإن المهام المنصوص عليها في القرار ٢٣٢٥ (٢٠١٦) محددا. وعقد فريق الخبراء التابع للجنة بالفعل اجتماعا مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب للتخطيط للزيارات القطرية التي ستجرى في وقت لاحق من هذا العام، ومع فرقة العمل المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب لمناقشة أفضل سبل للتعاون من أجل دعم أنشطة لجنة القرار ١٥٤٠، وبخاصة فيما يتعلق بالاتجاهات العلمية والتكنولوجية وخطر إساءة الاستخدام من قبل الجهات من غير الدول. وفيما يتعلق بالمنظمات الدولية الرئيسية التي تدعم أعمال لجنة القرار ١٥٤٠، فإن اللجنة سوف تستفيد من القيام بزيارات إلى نيويورك من قبل رؤساء تلك المنظمات للاجتماع باللجنة بغية التشجيع على دعمهم لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وفي إطار مواصلة المبادرة الألمانية المعروفة، وهي عملية فيسبادن، التي تقترن بتشجيع الحوار الفعال بين الدول وقطاع صناعة الأسلحة بشأن التنفيذ الفعال لضوابط التصدير، من المقرر عقد اجتماعين إقليميين آخرين في عام ٢٠١٨ لإشراك القطاع الخاص. أولهما الاجتماع الإقليمي المقرر عقده بنيودلهي يومي ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل، والآخر سيجري بجمهورية كوريا في أيلول/سبتمبر. وهذه الأنشطة تدعمها منحة قدمتها ألمانيا للصندوق الاستئماني. وإذا أراد أعضاء اللجنة الحصول على معلومات إضافية بشأن الاجتماعين، ولا سيما فيما يتعلق بإمكانية المشاركة، فأحثهم على عدم التردد في الاتصال بفريق الخبراء.

أود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد التزامي بالتنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). إن خطر استخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل جهات من غير الدول أمر واضح وواقع متغير. وستواصل لجنة القرار ١٥٤٠ بذل جهودها، بفضل الدعم القوي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، الرامية إلى منع ذلك الخطر. إن اللجنة، بدعم من فريق الخبراء التابع لها ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، على استعداد للتعاون مع الدول، بناء على طلبها، وتقديم المساعدة إليها في جهودها الرامية إلى تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) كي تسهم في تحقيق هدفنا المشترك لمنع كارثة استخدام أسلحة الدمار الشامل من جانب الجهات من غير الدول.

وأود أن أشكر جميع الوفود التي شاركت ليس في عملنا فحسب، بل في وضع برنامج عملنا، الذي تم توزيعه للتو. وبدون المساعدة المستمرة من جميع الوفود، فسيكون من المستحيل تحقيق أهدافنا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السفير يورنتي سوليث على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر بإخلاص الزميل البوليفي على إحاطته الإعلامية بشأن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونرحب بالمنسقين الجدد. في البداية، أود أن أقول إننا سعداء جدا بربطنا بغينيا الاستوائية في مجال بناء القدرات.

لقد كان القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أول موضوع عملت بشأنه عندما جئت إلى مجلس الأمن، قبل ١٠ سنوات – حيث

كانت المرة الأولى لي هنا. ولذلك، فإنني سعيدة جدا أن تتاح لي هذه الفرصة للتكلم عن ذلك اليوم والقول إن لجنة القرار ١٥٤٠ بالنسبة للمملكة المتحدة ١٥٤٠ عنصر حيوي من عناصر النظام الدولي. وعلينا تمكينها من الوفاء بولايتها، ونحن بحاجة إلى إلى أقصى درجات الدعم الممكنة.

وكما سبق أن قال الكثيرون منا هذا الأسبوع، فإننا قد نواجه حالة ينبغي لمجلس الأمن أن يخشاها – وهي أن تصبح الأسلحة الكيميائية والبيولوجية جزءا عاديا من القتال. وللأسف، فقد واجهتنا في الأسابيع الأخيرة حوادث متعددة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل جهات من غير الدول. وقد توصلت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، إلى أن تنظيم داعش قد استخدم غاز الخردل مرتين على الأقل في سورية في عام ٢٠١٥. وهناك حالات متعددة لاستخدام تنظيم داعش لغاز الخردل في العراق. وقد تم إحباط مخطط لهجوم إرهابي كيميائي بأستراليا في تموز/يوليه من العام الماضي. وتجسد هذه الحوادث بوضوح السبب الذي جعل لجنة القرار ١٥٤٠ وعملها لمنع حصول الجهات من غير الدول على الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية يكتسي أهمية بالغة.

إن تلك الأحداث مروعة بما فيه الكفاية. ومع ذلك، اضطلعت جهات حكومية بأعمال غير مسؤولة لا تُصدق، مفاقمة تلك المخاطر باستخدام أسلحة الدمار الشامل. إن الهجمات بالأسلحة الكيميائية في دوما، ومحاولة القتل في سالزبري هما المثالان اللذان وقعا مؤخرا، ولكن هناك أيضا اغتيال كيم جونغ – نام في ماليزيا والرعب الذي لحق بخان شيخون قبل أكثر من عام بقليل. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن أنه، فيما يتعلق بالدعوة التي وجهها لنا المجلس لتقديم إحاطة إعلامية إلى الأعضاء بشأن الحادث الذي وقع في سالزبري، قد طلبنا عقد جلسة في الأسبوع المقبل من أجل تقديم إحاطة إعلامية بشأن الاستنتاجات التي توصلت إليها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن استخدام أسلحة الدمار الشامل من جانب الدول نمط مثير للقلق من الواضح أنه يقوّض جهودنا الجماعية الرامية إلى ردع واستئصال استخدام هذه الأسلحة من جانب الدول والجهات من غير الدول على حد سواء. ونحن نؤيد بقوة العمل الرامي إلى زيادة قدرات الدول، ويثلج صدرنا أنه لم يعد هناك الآن سوى ١٣ دولة مقصرة في الإبلاغ. وأي حالة عدم إبلاغ تثير القلق، لكن إنه لأمر طيب أن العدد آخذ في التناقص. وكما قلت، كنا سعداء بالتعاون مع غينيا الاستوائية وتقديم الدعم.

لكن من الواضح أننا أمام كابوس تستخدم فيه أسلحة الدمار الشامل بدون عقاب، حيث يعيش مواطنونا في خوف حقيقي من هجوم عشوائي في أي وقت ودون سابق إنذار. ولا يكفي مجرد إدانة ذلك، بل نحتاج إلى إيجاد طريقة لاتخاذ إجراءات مجدية وضمان مواجهة الجناة لعواقب حقيقية. لقد استفدنا جميعا من النظام الدولي الذي جعلنا آمنين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويجب علينا جميعا بذل كل جهد لدعم هذه المنظومة الدولية. ومن الواضح عدم إشتراك كل البلدان في هذا الرأي، وقد تحدثنا عن ذلك عدة مرات هذا الأسبوع. وفيما يتعلق بلجنة القرار ١٥٤٠، هناك عضو واحد في المجلس يسعى في كل فرصة، إلى إبطاء التقدم وتخفيف مضمون كل اقتراح، سواء كان ذلك برنامج العمل أو المواعيد النهائية أو الدعوات إلى اتخاذ إجراء أو الجهود المبذولة لتحقيق التقدم. وتم للأسف عرقلة كل ذلك باستمرار، وتم منع فريق الخبراء من السفر.

وإذا كنا جادين في التصدي للتهديدات التي أُنشئت اللجنة لمواجهتها، فإن هذه الحالة لا يمكن أن تستمر. ومنذ شهر شباط/فبراير الماضي، لم تلتئم لجنة القرار ١٥٤٠ رسمياً إلا مرة واحدة، وتم بالكاد إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بالإجراءات المتفق عليها في برنامج العمل لعام ٢٠١٧. وهذا يعني أيضا أن الالتزامات المتعهد بها في القرار المتواضع نسبيا ٢٣٢٥

(٢٠١٦) لم يتم الوفاء بها. لقد تم الاتفاق للتو على برنامج العمل الجديد، بعد شهرين من التكليف القانوني. وخلال هذين الشهرين، تُركت اللجنة دون أهداف أو أنشطة واضحة يتعين متابعتها. ولا أستطيع التفكير في أي سبب مشروع يجعل أي دولة تؤثر سلبا على عمل لجنة القرار ١٥٤٠ بهذه الطريقة. وأناشد الجميع هنا حول هذه الطاولة مضاعفة جهودهم، لكي يكون لدينا برنامج عمل طموح للجنة. ويجب أن ندافع عن القواعد والمعايير العالمية التي أمضينا عقوداً لبنائها وبناء نظام عدم انتشار فعال وقوي، سواء تعلق الأمر بالجهات الحكومية أو الأطراف الفاعلة من غير الدول.

السيد فان أوستروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، إسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا لرئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) زميلي الموقر ممثل بوليفيا، على إحاطته الإعلامية بشأن أعمال اللجنة وجهوده الرامية إلى تحقيق التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وعلاوة على ذلك، فإننا نرحب بالأعضاء والمنسقين الجدد في فريق الخبراء، ونتمنى لهم النجاح في مناصبهم الجديدة.

أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط: أولا، خطر أسلحة الدمار الشامل؛ وثانيا، أهمية القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ؛ وثالثا، عملنا المستقبلي.

وفيما يخص نقطتي الأولى المتعلقة بالتهديد المتمثل في أسلحة الدمار الشامل، إن استخدام هذه الأسلحة والتهديد باستخدامها وخطر ذلك على السلم والأمن الدوليين أمر حقيقي وسيظل كذلك. وعندما تقع مثل هذه الهجمات، تحدث حالات وفاة بطريقة شنيعة، ويضطر الناجون ا لمواجهة عواقب هذه الهجمات طيلة ما تبقى من حياتهم. كما تؤثر التحديات والفرص الناجمة عن التطورات العلمية والتكنولوجية على الوضع الحالي. إننا نشعر بقوة أن هذا الجانب ينبغي ألا يُنسى في عمل اللجنة. وأود أيضا أن أؤكد من جديد أننا نؤيد بالكامل طموح الرئيس إلى رفع عدد التقارير الوطنية إلى ١٠٠ في المائة، كما أشار للتو.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثانية المتمثلة في أهمية آلية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل بين الأطراف الفاعلة من غير الدول. إن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) مهم من أجل التصدي لهذا التهديد. وبتركيز القرار على استخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل أطراف غير حكومية، فإنه يملأ فجوة واضحة في النظام الدولي لعدم الانتشار. ويكمل القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أيضا العمل الهام الآخر الذي يجري الاضطلاع به في مجال الأمن النووي، مثل ذلك الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن الزخم في هذا المجال الذي تحقق من خلال دورة مؤتمر قمة الأمن النووي. لذلك، ينبغي أن يشكل التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أولوية بالنسبة لنا جميعا. ونحن نؤكد على أهمية بناء القدرات في الدول التي تحتاج إلى مساعدة عندما يتعلق الأمر بضوابط التصدير، وهي مسألة ذكرها الرئيس في وقت سابق. وهذه المسألة ليست ذات صلة بلجنة القرار ١٥٤٠ فحسب، بل بالعديد من الهيئات الفرعية.

وتتعلق نقطتي الثالثة بالحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وفي ضوء أهمية ذلك التنفيذ، يسرنا التوصل أخيرا هذا الصباح إلى اتفاق بشأن برنامج عمل. واسمحوا لي أن أهنئ زميلي ممثل ك بوليفيا على هذا الإنجاز. ومع ذلك، هذا ليس وقت الرضا عن النفس، حيث أننا بحاجة الآن إلى عمل ملموس. ويجب أن تواصل اللجنة عملها بفعالية وكفاءة تمشيا مع التدابير المنصوص عليها في القرار ٢٣٢٥ (٢٠١٦)، لا سيما تلك الواردة في الفقرتين ٨ و ٩. ولا يزال التواصل مع الأعضاء قاطبة أولوية رئيسية بالنسبة لنا. ونرحب بوجه خاص، بالمؤتمر الذي ذكره الرئيس للتو والذي ركز على بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث توجد ثلاثة من البلدان المستقلة في مملكتنا هناك: أروبا وكوراساو وسانت مارتن.

واسمحوا لي أن أختتم بتكرار دعمنا للعمل الهام الذي قامت به لجنة القرار ١٥٤٠. ومن الضروري البناء على الزخم الذي أوجده الاستعراض الشامل لعام ٢٠١٦. ومن خلال العمل معا على نحو أفضل لتنفيذ القرار، سواء في المجلس أو في نطاق كامل الدول الأعضاء، يمكننا منع أسلحة الدمار الشامل من الوقوع في أيدي الإرهابيين.

السيد ميشون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الرئاسة البيروفية على عقد هذه الجلسة. كما أشكر السفير يورنتي سوليث وفريقه على إحاطته الإعلامية، وكذلك على العمل المنجز في إطار لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). إن اعتماد برنامج العمل اليوم، الذي ظل قيد المناقشة لبعض الوقت، ومضمونه الذي تمت مواءمته مع توقعاتنا، هو تطور هام وإيجابي. ويسمح لنا باقتراح وتحديد الأنشطة المستقبلية من خلال الاستفادة من إنجازات السنوات السابقة.

وحدد مجلس الأمن من خلال اتخاذه القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وجميع قراراته اللاحقة، خطر انتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما من جانب الأطراف الفاعلة من غير الدول، كأولوية من أولوياته، مما يؤكد دوره على أنه ضامن لنظام عدم الانتشار. لكن أصبح هذا النظام مهددا بوضوح الآن. ويتم اختباره إلى حد كبير جراء استمرار خطر وجود كوريا شمالية نووية، واستمرار أنشطة القذائف التسيارية المزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط وعودة ظهور الأسلحة الكيميائية في سورية، حيث يتم استخدامها من قبل نظام الأسد وتنظيم داعش، وفي ساليسبري وأماكن أخرى. وفي نهاية المطاف، لم يعد الانتشار حكرا على طرف فاعل واحد؛ ويعد خطر حصول الأطراف الفاعلة من غير الدول على مواد حساسة، حقيقة خطيرة. ولهذا تعد لجنة القرار ١٥٤٠ أكثر أهمية من أي وقت مضى. وفي هذا السياق، لاحتواء الانتشار ووقفه، يجب علينا أكثر من أي وقت مضى، أن نزيد من تعبئتنا. ولذلك، فإن سبب وجود لجنة القرار ١٥٤٠ والقرارات ذات الصلة أكثر أهمية من أي وقت مضى.

إن لجنة القرار ١٥٤٠ هي التي تدير الإجراءات التي اتخذتها جميع الدول المساهمة بشكل ملموس في الجهود المشتركة لمكافحة الانتشار. وأود أن أشيد بفريق الخبراء، الذي لا غنى عن تحليله وجهوده لزيادة الوعي بعمل لجنة ١٥٤٠. وأكدت العملية الاستعراضية التي أجراها في عام ٢٠١٦ ذلك. إن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقرارات اللاحقة، هو شيء ملموس على المستويين الوطني والإقليمي. لكن ورغم التقدم الذي لا يمكن إنكاره في السنوات الأخيرة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

ويجب أن يسعى كل منا لتكثيف جهوده لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويجب علينا جميعا منع وقمع تمويل الانتشار. ويجب أن نؤمّن السلع والمواد الأكثر حساسية في أراضينا، وأن نعزز ضوابط التصدير، خاصة ضد خطر استغلال التقنيات الحديثة، التي يجب علينا التعامل معها. لقد قامت فرنسا بتحديث نظامها الوطني لمكافحة الانتشار، الذي يجرّم الآن أنشطة الانتشار ويقمع تمويل هذه الأنشطة. كما أن بلدي يشارك بشكل خاص في منع خطر حصول الإرهابيين على مواد نووية ومشعة حساسة، بما في ذلك المصادر المشعة، ونود تعزيز تأمينها.

إننا نؤيد الخطوات التي اتخذتها المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي وتلك التي اتخذتها الشراكة العالمية لمجموعة السبعة لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، التي سنترأسها في عام ٢٠١٩.

وأود أن أشدد على أهمية التعاون والمساعدة والتفاعل في كل ما نبذله من جهود. وإذ أننا نكون أكثر فعالية عندما نتعاون فيما بيننا، يجب علينا ألا نبذل جهودنا الرامية إلى مكافحة الانتشار على نحو انفرادي. وفيما يتعلق بالتعاون والمساعدة، يمكنني أن أؤكد لأعضاء المجلس التزام وفد بلدي، الذي يضطلع بدور تنسيق الفريق العامل المعني بالمساعدة، بهدف تحسين فعالية آلية المساعدة وفقا للمبادئ التوجيهية المذكورة.

وتعلق فرنسا أهمية كبيرة على تعزيز البعد الإقليمي للمساعدة وعلى ضمان تحسين المواءمة بين الاحتياجات والمساعدة المقترحة. إن انعقاد الأحداث الإقليمية، مثل تلك التي نظمها الاتحاد الأفريقي في ٢٠١٦، تشكل وصفة للنجاح، ويجب علينا الاستفادة من تلك التجربة. كما نرحب بالإجراءات التي اتخذتها الجهات المعنية الأخرى التي ذكرت. وأشير، تحديدا، إلى الاتحاد الأوروبي، الذي يساعد على تعزيز التعاون من خلال جهوده الدينامية والمستمرة.

وأخيرا، إذا أردنا أن نكون فعالين، يجب علينا أيضا أن نقيم التحديات من خلال تعزيز أوجه التآزر مع الجهات الأخرى التي تشاطرنا نفس التحديات خارج الأمم المتحدة، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أو منظمة الجمارك العالمية أو نظم الرقابة على الصادرات والهيئات المختلفة التي تتألف منها. إنني أفكر بصفة خاصة في اللجان التي تتعامل مع الإرهاب. فينبغي تشجيع هذه التفاعلات.

وحتى أكون واضحا، ففي الوقت الذي أصبحت فيه التحديات التي تواجه أمننا أكبر من أي وقت مضى، ليس ثمة بديل لنظام عدم الانتشار. وفرنسا لم تحد على الإطلاق عن ذلك الموقف، وستواصل الدفاع عنه من خلال دعم أنشطة لجنة القرار ١٥٤٠ والإسهام التام فيها.

السيدة تاتشكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السفير يورينتي سوليث على إحاطته الإعلامية بشأن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) – وهو قرار تاريخي في يومه، أصبح إحدى ركائز الهيكل الدولي لعدم الانتشار.

ونظرا لاستمرار تطور التهديدات التي يشكلها انتشار أسلحة الدمار الشامل، فإن إحاطة اليوم الإعلامية تذكرنا بالأهمية الحاسمة للتنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) من أجل السلم والأمن الدوليين. فالاستخدام المروع للأسلحة الكيميائية في العراق وماليزيا والمملكة المتحدة، علاوة على الاستخدام الفظيع والمنهجي للأسلحة الكيميائية في سورية، يبين أن التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل حقيقي تماما اليوم.

وعلاوة على ذلك، فإن استمرار انتشار أسلحة الدمار الشامل من قبل الجهات غير المسؤولة يزيد من احتمال أن هذه الأسلحة البشعة أو القدرات والمعارف اللازمة لتطويرها ستقع في أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول التي تنفذ هجمات إرهابية. ونظرا لتلك التهديدات المستمرة، ستواصل الولايات المتحدة إيلاء الأولوية للجهود الرامية إلى تعزيز تدابير مكافحة الانتشار وتمشيا مع استراتيجيتنا الأمنية الوطنية واستعراض الوضع النووي. إن جهودنا تستهدف ضمان أمننا وأمن المجتمع الدولي من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل من قبل جهات فاعلة من غير الدول.

والتنفيذ التام والشامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يشكل جزءا لا يتجزأ من تحقيق ذلك الهدف. وستواصل الولايات المتحدة تقديم الدعم القوي إلى مجموعة واسعة من المنظمات الدولية المساهمة في عدم انتشار الأسلحة النووية وستقدم مساعدة ثنائية واسعة للدول التي تسعى إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار. وقد قدمت الولايات المتحدة بالفعل أكثر ٤,٥ ملايين دولار في شكل منح لصندوق ١٥٤٠ الاستئماني، الذي يساعد على تشجيع الدول على سد الثغرات في تنفيذ التزاماتها بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وكذلك نواصل استثمار مئات الملايين من الدولارات في البلدان الشريكة لنا للتعاون لخفض التهديد وبرامج المساعدات الأخرى المتعلقة بعدم الانتشار ومراقبة الصادرات في جميع أنحاء العالم من أجل الحد من خطر أسلحة الدمار الشامل. ونثني على خطة الرئيس تلك المتمثلة في عقد مؤتمر إقليمي في أمريكا اللاتينية الشهر المقبل. إن تحسين تنفيذ أفضل الممارسات وتنفيذها من أجل تعزيز الالتزامات الوطنية في جميع

أنحاء أمريكا اللاتينية أمر بالغ الأهمية. وقد ساعدنا – كشهادة على التزامنا تجاه المنطقة – على تمويل منحة لمشروع المنسق الإقليمي للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، التي تساعد الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية الآن على وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وستعزز تنفيذ القرار.

وبالانتقال إلى العديد من المهام التي تنتظر اللجنة، من الواضح أنه يجب على اللجنة أن تضاعف جهودها الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل من أجل تعزيز التنفيذ العالمي للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وإذ نأسف أن الأمر استغرق ما يقرب من ثلاثة أشهر لاعتماد برنامج العمل، يسرنا أن نتمكن أخيرا من بدء المضي قدما مرة أخرى. وقد آن الأوان لقيام اللجنة بمعالجة التحديات الحقيقية والمتطورة. وتعتقد الولايات المتحدة، بصفة خاصة، أنه ينبغي للجنة أن تعطي الأولوية للمجالات الأربعة في الأسابيع المقبلة.

أولا، يجب على اللجنة أن تجتمع على نحو أكثر انتظاما وأن تضع استراتيجية واضحة لتحقيق العناصر العديدة في برنامج عملها. وقد وعد الرئيس، في العام الماضي، بعد عقد اجتماع رسمي واحد للجنة، بعقد المزيد من الاجتماعات وإعادة اللجنة إلى العمل. ونحن نتطلع إلى رؤيته يفي بذلك الوعد.

ثانيا، نظرا لأن اللجنة اختارت خبراء جدد، ينبغي لها الآن أن تنتقل إلى الشروع في عملية رسمية لتعيين منسق. فمن شأن ذلك أيضا أن يساعد على الإبقاء على اللجنة على المسار الصحيح للاستمرار في تحقيق التقدم. ونحن نتطلع إلى العمل مع الخبراء الجدد، الذين يؤدون دورا حاسما في مساعدة اللجنة على الاضطلاع بولايتها البالغة الأهمية.

ثالثا، يجب على اللجنة كذلك أن تسعى إلى وضع أفضل النهج المتبعة لإنفاذ قوانين ملائمة وفعالة لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بما في ذلك عن طريق وضع قوائم مراقبة وطنية.

وأخيرا اتخذ المجلس القرار ٢٣٢٥ (٢٠١٦)، في عام ٢٠١٦، وقال إنه سيركز على التحدي المتمثل في مراقبة الوصول إلى نقل التكنولوجيا والطابع المتغير لمخاطر الانتشار بسبب التقدم السريع في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتجارة الدولية. ويحدونا الأمل في أن تتمكن اللجنة من الاستفادة من مجموعة واسعة من موارد المجتمع المدني والقطاع لدراسة سبل مكافحة تلك التهديدات.

وختاما، تشير الولايات المتحدة إلى أن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وهو قرار بموجب الفصل السابع، ملزم لجميع الدول الأعضاء. وتنفيذ أحكامه ليس اختياريا بالنسبة لأي دولة من الدول الأعضاء. إننا لا نرى في السياق الحالي، على وجه الخصوص، مخاطر من وقوع الأسلحة الكيميائية في أيدي الإرهابيين أكثر من برنامج للأسلحة الكيميائية لم يتم التحقق منه وغير معروف. ومن جانبنا، ستواصل الولايات المتحدة تقديم الدعم الكامل لعمل لجنة القرار ١٥٤٠ لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): إن وفد غينيا الاستوائية ممتن شديد الامتنان لعقد هذه الجلسة اليوم. وهكذا، فإنه يعرب عن تهانيه لرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، السيد ساشا سيرخيو يورينتي سوليث، الممثل الدائم لجمهورية بوليفيا المتعددة القوميات. إننا نشكره على قيادته وتفانيه وجهوده كرئيس لتلك اللجنة الهامة. وكذلك نشكر جميع أعضاء اللجنة وفريق الخبراء المنتهية ولايته على العمل الذي أنجزوه. ونتعهد مرة أخرى، باستعداد وفد غينيا الاستوائية للعمل والمشاركة بنشاط في مهام اللجنة.

وقد أحطنا علما على النحو الواجب بتقرير رئيس لجنة القرار ١٥٤٠ عن الأنشطة المضطلع بها خلال عام ٢٠١٧. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته اللجنة في تقديم خطط عمل وطنية للتنفيذ من قبل دول جديدة، من بينها غينيا الاستوائية،

التي قدمت خطة عملها الأولى للجنة في العام ٢٠١٧، الأمر الذي يشكل خطوة هامة نحو تحقيق هذا الهدف. ونشير إلى أن جمهورية غينيا الاستوائية تواصل عملها من أجل التنفيذ الكامل والصحيح للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

إنني أشجع رئيس اللجنة على أن يواصل الكشف عن تدابير تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). فلم يتبق سوى ١٣ دولة، الأمر الذي يعني أننا قريبون جدا من تحقيق العالمية بشأن خطط العمل الوطنية. وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية تضافر الجهود مع لجنة القرار ١٥٤٠ في سبيل تحقيق تلك الغاية. ولهذا السبب نعتقد أن من الضروري المضي قدما بهذه المناقشة.

إن جمهورية غينيا الاستوائية تشعر ببالغ القلق إزاء تزايد التهديد الذي يشكله الإرهاب ومخاطر حيازة جهات من غير الدول لأسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية أو تطويرها أو استخدامها – أو الاتجار بها. فمن شأن ذلك أن يحدث آثارا لا يمكن التنبؤ بها ومدمرة للبشرية.

إن الخطر الذي يُهدد الأمن العالمي حقيقي وخطير للغاية. ولا بدّ للبلدان المتقدمة النمو التي لديها بنية تحتية ضخمة وقوات أمن قادرة على التصدي للتهديد الإرهابي ومنع الجهات الفاعلة غير الرسمية من استخدام أسلحة الدمار الشامل من أن تضع في اعتبارها أنها إذا لم تساعد الدول النامية في الحصول على نفس النوع من البنية التحتية للتعقب والمراقبة والأمن، ولا سيما في المعابر الحدودية، فيمكن أن يستغل الإرهابيون والعناصر الأخرى من غير الدول أوجه القصور هذه للحصول على المواد الخام التي تجعل من الممكن لهم صنع أسلحة الدمار الشامل ونشرها. ولذلك، ليس لزاماً على جميع الدول فحسب ألا تدخر وسعاً في إعطاء الأولوية لاتخاذ تدابير على الصعيد الوطني عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ولكن من المهم أيضاً بالنسبة لدول، مثل جمهورية غينيا الاستوائية، تأمين وسائل أخرى لتمكين التنفيذ الصحيح والناجح للتدابير المشار إليها في القرار.

تُقرّ غينيا الاستوائية بالتقدم الكبير الذي أحرزه المجتمع الدولي في القضاء على الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على ضرورة تدمير جميع فئات أسلحة الدمار الشامل، حتى يتسنى للبشرية أن تعيش دون خوف من التهديد الذي تشكله تلك الأسلحة.

وفي يوم الثلاثاء، ١٠ نيسان/أبريل، أظهر مجلس الأمن مرة أخرى عجزه عن أن يكون فاعلاً في النزاع الذي يعاني الشعب السوري منه وذلك بعدم تمكنه من توفير مكان للأطفال السوريين يلعبون فيه دون خوف من القنابل، وبعدم تمكنه من توفير فرصة للنساء السوريات للخروج سيراً في نزهة، وبعدم تمكّنه من توفير فرصة للمسنّين والمرضى للعثور على الأدوية أو الذهاب إلى المستشفى (انظر S/PV.8228). هل يتعذّر على المجلس، الذي عُهد إليه بمهمة ضمان السلم والأمن العالميين، إيجاد حل لجميع الأشخاص الذين ينتظرون هذه الهيئة لصنع القرار في الأمم المتحدة؟ وهل يتعذّر التوصل إلى اتفاق بشأن آلية تحقيق مستقلة لتحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية؟ لقد عانى السوريون سبع سنوات من الحرب، في حين أن الحرب العالمية الثانية لم تستغرق سوى خمس سنوات.

تشجع جمهورية غينيا الاستوائية جميع الأطراف المعنية بالنزاع والتي لها تأثير سواء كان كبيراً أو صغيراً على البلد أن تفكر قليلاً في أولئك الأطفال السوريين الذين يعانون معاناة كبيرة كما لو كانوا أبناءهم وأحفادهم، وعلى التفكير في أولئك النسوة السوريات كما لو كن زوجاتهم أو أخواتهم، والتفكير في أولئك المسنين والمسنات كما لو كانوا أمهاتهم وآباءهم.

يجب علينا العمل بشكل عاجل على وضع مشروع قرار يحظى بتوافق الآراء لإنشاء آلية جديدة للرصد وإسناد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السفير ساشا يورينتي سوليث على إحاطته الإعلامية. وأود أيضاً

أن أعرب عن تأييد وفد بلدي لما بذله من جهود إضافية في توجيه لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

تولي بولندا أهمية كبيرة لالتزاماتها بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومع الاقتناع الكامل، نؤيد تنفيذ الصكوك الملزمة قانوناً، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية.

يشكل القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أداة تكميلية هامة في هذا المجال، بما أنه يعالج التهديدات المتصلة بأسلحة الدمار الشامل التي تسببها الجهات الفاعلة من غير الدول، التي هي في ازدياد. ويدعو القرار ٢٣٢٥ (٢٠١٦) الدول إلى أن تأخذ في اعتبارها الطابع المتغير لمخاطر الانتشار وأوجه التقدم السريع في مجال العلوم والتكنولوجيا في تنفيذها للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). لا تزال التطورات التكنولوجية السريعة في مجال الاستخدام المزدوج تتجاوز في وتيرتها اللوائح الوطنية والدولية. وأصبحت الجهات الفاعلة من غير الدول أكثر ابتكاراً في عسكرة التكنولوجيات الجديدة. إن استخدام الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل هو حقيقة مروعة.

وأودّ أن أذكر بأن آلية التحقيق المشتركة عزت استخدام الأسلحة الكيميائية أيضاً، على سبيل المثال لا الحصر، لداعش. وتثبت جميع هذه التطورات أن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لا يزال صالحاً، لكن أهمية تنفيذه بالكامل ربما باتت أكبر من أي وقت مضى.

ونعتقد أيضاً أن من الممكن بناء التآزر بين لجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية الأخرى، فضلاً عن المجموعات الوظيفية، مثل الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، ومبادرة مراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. وهي جميعها أدوات لمساعدة الدول على تحسين تنفيذ التزاماتها بعدم الانتشار.

ويسرنا أن برنامج عمل اللجنة، الذي اعتُمد في وقت سابق اليوم، يسلم بالحاجة إلى تنظيم مناقشة شهرية أكثر انتظاماً واتساقاً استناداً إلى الاجتماعات الشهرية لخبراء اللجنة. ويحدونا الأمل في أن هذه الاجتماعات المنتظمة من شأنها أن تُسهم في تنشيط عمل اللجنة، فضلاً عن تنفيذها للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونأمل أيضاً أن يتم الانتهاء قريباً من عملية اختيار المنسق الجديد لفريق الخبراء، استناداً إلى سابقة مستقرة.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير ساشا يورينتي سوليث، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

في مواجهة التزايد السريع لخطر أسلحة الدمار الشامل، بات تنفيذ القرارين ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ٢٣٢٥ (٢٠١٦) أمراً حيوياً. وإن عمل لجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، لا سيما بالنظر إلى التهديدات التي تحدق بنا، بات أكثر أهمية من أي وقت مضى. إن كازاخستان، بموقفها المبدئي ضد تهديدات أسلحة الدمار الشامل، ما فتئت تدعم وستواصل دعم أنشطة لجنة القرار ١٥٤٠.

أولاً، ستواصل كازاخستان تقليدها المتمثل في تخصيص التبرعات للصندوق الاستئماني لأنشطة نزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي من أجل مساعدة اللجنة في ضمان تنفيذ الدول لالتزاماتها بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ثانياً، إننا نهنئ اللجنة على التشكيل الجديد لفريق الخبراء. ونتمنى لممثلي بيرو وكوت ديفوار النجاح في تعيينهما الجديد بصفة منسقين للفريقين العاملين الأول والثالث.

وينبغي لنا دائماً أن نأخذ في الحسبان أن خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات فاعلة من غير الدول، جنباً إلى جنب مع النمو السريع للتكنولوجيات الجديدة، يمكن أن يتطور ويزيد. تتخذ اللجنة نهجاً استباقياً وتفعل الكثير للتصدي لتلك التهديدات في الوقت المناسب. ونرى في التقرير، وفقاً للطلبات الواردة في جلستنا السابقة، أن هناك الكثير من العمل الذي تم القيام به بشأن أنشطة التوعية، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد البلدان التي تقدم التقارير الوطنية وزيادة الرصد والمساعدة التقنية المقدمة إلى الدول لتعزيز قدرتها على مواجهة التهديدات الحديثة لانتشار أسلحة الدمار الشامل.

ثالثاً، يجب علينا ألا نغفل عن الأمن النووي. وقد أشار رئيس بلدي، نور سلطان نزارباييف، خلال حفل افتتاح بنك اليورانيوم منخفض التخصيب التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في كازاخستان في آب/أغسطس الماضي إلى أهمية استئناف مؤتمرات قمة الأمن النووي، التي أجرتها الولايات المتحدة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦. ونؤيد استئناف هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى المنتظمة لمناقشة المسائل المواضيعية المتصلة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وإذ نأخذ بعين الاعتبار طبيعة تطور مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك استغلال الجهات من غير الدول لأوجه التقدم السريع في مجالي العلم والتكنولوجيا، نود أن نشدد على مبادرتنا لإنشاء سجل لدى الأمم المتحدة للتطورات العلمية التي يمكن أن تؤدي إلى اختراع أسلحة دمار شامل أو تطويرها، والذي يمكن أن يتتبع هذه الاكتشافات الخطيرة.

وكما يعلم المجلس، وضعت كازاخستان مدونة لقواعد السلوك وهي تروّج لها، بدعم من مجتمع الأمم المتحدة، من أجل تحقيق عالم خالٍ من الإرهاب.

وسف يسهم تنفيذه في أهداف وعمل لجنة مكافحة الإرهاب فضلا عن أنشطة لجنة القرار ١٥٤٠، الأمر الذي يدل على أهمية وضرورة حماية المرافق الرئيسية من تهديد الإرهاب. ونعرب عن تأييدنا لتمديد برنامج عمل لجنة القرار ١٥٤٠ لفترة جديدة ونأمل في تنفيذه تنفيذا فعالا. وفي سياق أعمالها ينبغي للجنة أن تساعد في ضمان اتساق سياسات الدول الأعضاء وممارساتها الوطنية مع هدف القضاء التام على خطر أسلحة الدمار الشامل.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا التزام كازاخستان الثابت بتعزيز جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل. ويجب تحقيق هذا الهدف بواسطة تعزيز وتوسيع نظام عدم الانتشار بصورة مستمرة، وخاصة في إطار القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وأود أن أعرب عن امتنان وفد بلدي للعمل الممتاز الذي تؤديه اللجنة وخطة عملها الفعالة. وأشير بصفة خاصة إلى القيادة المقتدرة لرئيس اللجنة، زميلنا ساشا لورنتي سوليز. ويود وفد بلدنا أن يؤكد مرة أخرى دعمنا الكامل لعمل اللجنة، ونحن على استعداد للمشاركة بفعالية في أنشطتها.

السيد تانوه – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد كوت ديفوار أن يتوجه بالشكر إلى السفير ساشا سيرجيو لورنتي سوليز، الممثل الدائم لجمهورية بوليفيا ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على إحاطته بشأن أنشطة اللجنة المكلفة بمتابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. ويكتسي الموضوع قيد النظر اليوم أهمية خاصة نظرا للادعاءات الأخيرة المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.

وباتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في ٢٨ نيسان/أبريل تصدى المجلس للتحدي المتمثل في انتشار أسلحة الدمار الشامل، ما جعل القرار جزءا هاما من منظومة الأمن العالمي. مع ذلك، وبعد مرور ١٤ عاما لا يزال عالمنا تحت التهديد المستمر بأسلحة الدمار الشامل التي تشكل تحديا

واضحا وماثلا لنظام عدم الانتشار. ويشكّل هذا التهديد الحقيقي والمتغير باستمرار مصدر قلق للمجتمع الدولي بأسره.

ونرحب بطبيعة الحال، بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقرارات اللاحقة، ولكن علينا الإقرار بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله نظرا لخطر حصول الجهات من غير الدول، وخاصة المنظمات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل.

ولا تزال كوت ديفوار تشعر بقلق بالغ إزاء خطر احتمال تمكُّن تلك الجهات من غير الدول من استحداث أو حيازة أو صنع أو أو نقل أو تحويل أو استخدام الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية أو وسائل إيصالها. ولذلك السبب نؤيد بقوة الجهود الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها، ووضع آليات رقابة ملائمة لمنع الاتجار بها.

ويؤكد وفد بلدي مجددا أهمية التعاون والتنسيق الدوليين لأجل التنفيذ الفعال للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بهدف وضع حد لهذا التهديد الحقيقي للسلم والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، فإن من المهم ضمان التطبيق الفعال والامتثال الصارم بالقواعد القانونية الدولية المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، يكتسي تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجالات مراقبة الحدود،ومراقبة التدفقات المالية وشبكات الإنترنت والمساعدة القانونية أهمية أكثر من أي وقت مضى.

ويود وفد كوت ديفوار أيضا أن يوجه انتباه المجلس والمجتمع الدولي إلى مسألة أمن العديد من مخزونات المواد الانشطارية التي لا تغطيها أي من النظم الدولية، والتي يمكن استخدامها في صنع أسلحة الدمار الشامل. ويزيد وجود مثل هذه المخزونات من احتمال حصول الجماعات الإرهابية على تلك المواد.

وفي هذا الصدد، تدعو كوت ديفوار الدول الأعضاء إلى الوفاء – بمساعدة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية – بالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

وفي ذلك الصدد، يعدُّ تعزيز القدرات الوطنية والمساعدة والتوعية جوانب هامة من تنفيذ مختلف الصكوك القانونية الدولية. ويرى وفد بلدي أن تنفيذ مختلف القرارات يمثل هدفا طويل الأجل يتطلب اليقظة والتعاون الفعال من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويجب على الدول أن تعمل معا لتوطيد الممارسات الجيدة التي من شأنها أن تمنع تحويل المواد الكيميائية إلى الجهات الخطأ.

وتؤدي لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) دورا رئيسيا في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن عدم الانتشار – وهو أمر يجب التشديد عليه باستمرار. ويرحب وفد بلدي بالعمل المنجز في ذلك الصدد، والذي مكّن العديد من الدول الأعضاء من تقديم تقاريرها الأولية. وترحب كوت ديفوار بتحسُّن التعاون بين لجنة القرار ١٥٤٠ وهيئات الأمم المتحدة والهيئات الأخرى الرامية إلى التصدي للتحديات المتعلقة بعدم الانتشار.

وعليه، ندعو اللجنة إلى أن تعمل – استنادا إلى ولايتها – على تكثيف الحوار مع المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة بهدف تبادل الخبرات والدروس المستفادة وتحديد المجالات التي يمكن تعزيزها بغية تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بما يعود بالنفع على دولها الأعضاء.

وترحب كوت ديفوار أيضا بالاستعراض الثاني المتعمق لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي أجري في عام ٢٠١٦ وأسفر عن توصيات هامة. ويحدونا الأمل في أن يمكّننا الاستعراض القادم المزمع عقده في عام ٢٠٢١ من إحراز تقدم كبير في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي ذلك الصدد، ترحب كوت ديفوار باعتماد برنامج عمل أعضاء اللجنة لعام ٢٠١٨ الذي كان من الأمور ذات الأولوية. ومن جانبها، لا تزال كوت ديفوار، بصفتها نائب رئيس لجنة القرار ١٥٤٠، ملتزمة التزاما راسخا بتعزيز نظامي نزع السلاح وعدم الانتشار المتعددي الأطراف. وهي على أهبة الاستعداد للإسهام البنّاء في تحقيق أهداف اللجنة التي تؤكد دعمها لها مرة أخرى.

السيد وو هاي تاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين شكر السفير يورنتي سوليث، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، على إحاطته الإعلامية.

وفي العام الماضي، أجرت لجنة القرار ١٥٤٠ استعراضا شاملا للكيفية التي نفذت بها الدول القرار على مدى السنوات الخمس الماضية ولكل جانب من جوانب عملها. وقد وضع القرار ٢٣٢٥ (٢٠١٦)، الذي اتُخذ بالإجماع، أساسا سليما لعمل اللجنة في المستقبل. وفي الآونة الأخيرة، فعلت لجنة القرار ١٥٤٠ الكثير لتشجيع الدول الأعضاء على تقديم تقارير عن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والقيام بالتوعية والتدريب على المستوى الإقليمي، وتكثيف المساعدة التقنية، مع تحقيق نتائج إيجابية. وتشيد الصين بالجهود التي يبذلها رئيس اللجنة وفريقه.

ويشكل القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بوصفه أول قرار للمجلس مكرس لمساله عدم الانتشار، جزءا هاما من النظام الدولي لعدم الانتشار. وعلى مر السنين، أدى القرار وعمل اللجنة دورا هاما في تعزيز نظام عدم الانتشار الدولي وتعزيز قدرة جميع الدول على منع الانتشار. ولا تزال حالة عدم الانتشار على الصعيد الدولي تشكل تحديا وتتطلب منا جميعا بأن نستمر في تحسين تعاوننا وتآزرنا.

أولاً، يجب علينا بناء توافق سياسي في الآراء وتحقيق الأمن المشترك. وينبغي لجميع البلدان أن تؤيد المفهوم الحديث للأمن، الذي يجب أن نعمل بموجبه على تحقيق أمن مشترك وشامل وتعاوني ومستدام، وبناء هيكل أمني منصف وعادل للجميع، وتهيئة بيئة دولية يسودها السلام والاستقرار، والقضاء على الظروف التي تغذي أنشطة الإرهاب والانتشار في أقرب وقت ممكن.

ثانيا، من الضروري لنا أن نعزز مسؤولية الدول وأن نشجع التعاون العملي. تقع المسؤولية الرئيسية عن عدم الانتشار على عاتق الحكومات. وينبغي احترام البلدان ودعمها في وضع سياسات لمكافحه الانتشار في سياق واقعها الوطني وتحسين تشريعاتها الخاصة المتعلقة بعدم الانتشار. ويتعين على جميع الأطراف تكثيف تعاونها العملي في مجال عدم الانتشار، على أساس المساواة والاحترام المتبادل، والتركيز على تلبية احتياجات البلدان النامية من خلال تقديم المساعدة الدولية في هذا المجال.

ثالثا، ينبغي لنا أن نحافظ على نهج عادلة ومتوازنة، وأن نسعى للتوصل إلى حلول من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية. وينبغي لجميع الأطراف أن تعمل دائما على إيجاد حلول سياسية ودبلوماسية للمسائل العاجلة المتعلقة بعدم الانتشار. ينبغي رفض النزعة الانفرادية والمعايير المزدوجة والممارسات التمييزية حفاظا على سلطة النظام الدولي لعدم الانتشار وفعاليته.

رابعا، يجب علينا أن نمتثل لولاية القرار حرفيا وأن نضطلع بعمل اللجنة على نحو منظم. ومن الضروري أن يظل مبدأ توافق الآراء سائدا، وينبغي للأفرقة العاملة التابعة للجنة أن تعمل بطريقة متوازنة، وذلك بهدف زيادة قدرة جميع البلدان على تنفيذ القرارات، وتوفير أساس متين لتعزيز تنفيذها الكامل.

إن الصين تعارض بشدة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. لقد التزمنا على الدوام وبكل جدية بالتزاماتنا الدولية المتعلقة بمنع الانتشار، واضطلعنا بدور فعال في التعاون الدولي والإقليمي على منع الانتشار. ونحن ملتزمون بالدعوة إلى إيجاد حل سياسي للمسائل العاجلة المتعلقة بعدم الانتشار ودعم

الدور الصحيح للأمم المتحدة في هذا المجال. وكما هو الحال دائما، فإننا نقف علي أهبه الاستعداد للعمل مع جميع الأطراف للإسهام في النهوض بعمل لجنة القرار ١٥٤٠، وتعزيز الحوكمة العالمية لعدم الانتشار، والحفاظ على السلام والأمن العالميين.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد يورنتي سوليث، الممثل الدائم لبوليفيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، على إحاطته الإعلامية بشأن عمل اللجنة. ونشكر سفير بوليفيا، ووفده على قيادتهما لهذه الهيئة الفرعية التابعة لمجلس الأمن ومرونتهما وقدرتهما على إدراج وجهات النظر المختلفة في وثائقهما الموجزة. كما نشكر جميع أعضاء فريق الخبراء التابع للجنة على حرفيتهم.

إن مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل هي من بين الأولويات العسكرية والسياسية للاتحاد الروسي. وكما هو الحال بالنسبة لجميع المسائل الخطيرة الأخرى، يلزم أن تبذل جميع الدول، دون استثناء، جهودا متضافرة ومنسقة. ونحن تواقون إلى إيجاد أرضيه مشتركه مع شركائنا بغية تعزيز جدول أعمال عدم الانتشار في أسرع وقت ممكن، لا سيما وأن المشاكل المتعلقة بهذا المجال لا تزال تزداد سوءا. إن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي كان لروسيا والولايات المتحدة فضلٌ كبير في تحقيقه، يحتل بحق مكانة خاصة في الهيكل الدولي لعدم الانتشار. وقد أُعد هذا القرار لإنشاء حصن قانوني متين للإنفاذ القانوني من أجل منع وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات فاعلة من غير الدول، بما فيها الإرهابيون.

كما تكمن قيمة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في كونه أداة للتعاون بدلاً من الإكراه أو إيجاد طلب الخدمات عنوة. ويعزز القرار الأحدث، ٢٣٢٥ (٢٠١٦)، الذي اعتمد كوثيقة ختامية لعمليه استعراض القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، إمكاناته المتعلقة بعدم الانتشار، ويسهل تبادل أفضل الممارسات من أجل تنفيذه، ويزيد من فعالية المساعدة المقدمة إلى البلدان التي هي بحاجة إليها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمتطلباتها المحددة. ونعتقد أن الدول هي التي تتحمل مسؤولية تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتضطلع المنظمات الدولية والإقليمية، والقطاع الصناعي، والأعمال التجارية، والدوائر الأكاديمية، والأوساط العلمي، فضلا عن القطاعات الأخرى للمجتمع المدني، بدور داعم هام من خلال مساعده الدول على تنفيذ أحكام محدده من هذا القرار الهام لمجلس الأمن.

ويتناسب الإطار المؤسسي للقرار مع المهام المنوطة به. إننا نؤمن بضرورة أن يكون النهج الذي نتبعه في تقييم عمليات هذه الهيئة الفرعية التابعة لمجلس الأمن وفريق الخبراء التابع لها، نهجاً واقعياً. إن إنشاء هياكل بيروقراطية إضافية حول المسائل المتصلة بلجنة القرار ١٥٤٠، والحد من عقود الخبراء، والدعوة بشكل مصطنع إلى مقترحات راديكالية وغير مدروسة، يمكن أن يخلق عقبات إضافية بدلاً من زيادة فعالية عمل اللجنة. ولذلك ينبغي أن نسترشد بمبدأ ''أولاً، لا تُحدث أي ضرر''. وفي ضوء استمرار نشاط تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية في سورية، التي أتقنت تكنولوجيا الأسلحة الكيميائية وتستخدمها بصورة نشطة، تتزايد أهمية بذل جهد جماعي لقمع المشكلة البشعة للإرهاب الكيميائي. ولكن من المهم أن نعمل بشكل متضافر، مدركين في الوقت نفسه أنه مع تطور الحالة في سورية، سيحاول الإرهابيون، بمن فيهم الذين اكتسبوا خبرة عملية في مجال الأسلحة الكيميائية، الاختباء في بلدان أخرى.

ومن جانبنا، فنحن تواقون إلى تعزيز نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك من خلال تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونقف على أهبة الاستعداد للعملَ على نحو بنّاء مع رئيس اللجنة وشركائنا.

وفيما يتعلق بالإشارات اليوم إلى حادث سالزبري، سأتوخى الإيجاز. نحن في انتظار المعلومات المستقاة من التحقيق والأجوبة على الأسئلة التي طرحناها. ولست مخطئاً في التأكيد

على أننا جميعاً قد سئمنا تماماً البيانات التي لم يثبت صحتها. وينطبق الشيء نفسه على الغوطة الشرقية، حيث نأمل في أن تتم استعادة الحياة المدنية السلمية قريبا. ويعكف خبراء من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على التحقيق في الادعاءات، ونأمل أن يتم السماح لهم القيام بذلك.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بياني بتقديم الشكر للسفير يورنتي سوليث على إحاطته الإعلامية والثناء عليه وعلى بوليفيا لما بذلوه من جهد في توجيه عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ترحب إثيوبيا بالتقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقرارات اللاحقة التي تهدف إلى منع وقوع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في يد الأطراف الفاعلة من غير الدول. ونلاحظ على وجه الخصوص، كما أشار رئيس اللجنة، أن عدد الدول التي قدمت تقاريرها الوطنية قد بلغ ١٨٠ دولة، وهذا دليل واضح على الالتزام السياسي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمواجهة التهديد الناجم عن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وما يتصل بها من مواد.

لكننا نلاحظ بقلق أنه من بين الدول الأعضاء الـ ١٣ التي لم تقدم بعد تقريرا وطنيا واحدا على الأقل، هناك ١١ دولة من أفريقيا. وكما لاحظنا بقلق كبير، بعد إحاطة إعلامية غير رسمية قدمها مؤخرا فريق الخبراء التابع للجنة، فإن أفريقيا لا تزال بعيدة عن المناطق الأخرى سواء من حيث التنفيذ الشامل أو التنفيذ المتعلق بوضع ضوابط داخلية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل هذه، لا سيما فيما يتعلق بالرقابة على المواد ذات الصلة، واتخاذ إجراءات في مجالات المحاسبة والأمن والحماية المادية والحدود وإنفاذ القانون والتصدير والضوابط المتعلقة بالتجارة.

وفي هذا السياق، أود أن أرحب بالدورة التدريبية القادمة لمراكز الاتصال للمنطقة الأفريقية، التي ستعقد في أديس أبابا بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي. وأود أيضا أن أكرر دعوتنا السابقة إلى تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي في تنفيذ سياسة الدفاع والأمن الأفريقية المشتركة والأطر الإقليمية الأخرى، مثل المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية. وأود كذلك أن أشجع اللجنة على تعزيز إطار المساعدة الذي تقدمه للدول الأعضاء بناء على طلبها، بهدف معالجة فجوات التنفيذ، لا سيما في مجال تدابير الرقابة المحلية، وكذلك في اعتماد وإنفاذ القوانين المناسبة والفعالة التي تعالج بشكل شامل خطر الانتشار الناجم عن الأطراف الفاعلة من غير الدول، بمن في ذلك الإرهابيون.

ومن المهم أن تعمل اللجنة عن كثب مع فريق الخبراء للتصدي للتحديات ذات الصلة بإطار المساعدة، لا سيما في مجال التوفيق، وتوافر شروط المساعدة لجميع الدول، والعدد المحدود من الردود على طلبات المساعدة. لقد لاحظنا من الإحاطة الإعلامية التي قدمها الرئيس أن هناك خطة للقيام بزيارات قطرية في وقت لاحق من هذا العام مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وأن فريق الخبراء قد عقد اجتماعا مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب لتحديد مجالات التعاون. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توخي المزيد من التعاون بين فريق الخبراء التابع للجنة ١٥٤٠ وأعضاء فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملا بالقرارين ١٥٢٦ (٢٠٠٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن الدولة الإسلامية في العراق والشام، القاعدة وطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات. ونأمل أن تتناول اللجنة هذه المسألة عند تنفيذ برنامج عملها لعام ٢٠١٨.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على التزام وفد بلدي بالعمل بشكل وثيق مع الرئيس وأعضاء المجلس لتحقيق هذه الغاية. وأود أيضا أن أؤكد من جديد التزام إثيوبيا بمواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع أسلحة الدمار الشامل من الوقوع في أيدي الأطراف الفاعلة من غير الدول. لقد شكل احتمال وقوعها في أيدي الإرهابيين مصدر قلق دائم لنا. ولن نتوانى أبدا عن القيام بكل ما هو ضروري للإسهام في التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة في هذا الصدد.

السيدة شولغين نيوني (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر سفير بوليفيا على إحاطته الإعلامية لمجلس الأمن اليوم وعلى الجهود المستمرة لبوليفيا بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). إننا نرحب بالتطورات الهامة في أعمال لجنة ١٥٤٠ خلال عام ٢٠١٧، والتي شملت تعيين ستة أعضاء جدد في فريق الخبراء. ويسرنا شروع ثلاثة من الخبراء الجدد بالفعل في أعمالهم وانضمام الثلاثة الباقين إلى الفريق في الأسابيع القادمة. كما أود أن أعرب عن تقديري لليابان ومصر على مساهماتهما خلال فترة وجودهما في المجلس كمنسقين للفريقيين العاملين الأول والثالث على الترتيب. ونرحب ببيرو وكوت ديفوار كمنسقين جديدين للفريقين العاملين، ونتطلع إلى العمل معهما. وبوسعهما التعويل على دعمنا الكامل.

ونأمل أن يتم قريباً الاتفاق على تعيين منسق لفريق الخبراء. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أهمية مراعاة التوازن بين الجنسين عند تعيين المنسقين.

لا تزال السويد ملتزمة بقوة بتعزيز نُظم نزع السلاح وعدم الانتشار المتعددة الأطراف، التي يشكل القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) مكملا أساسيا لها. إن التهديد المتمثل في انتشار أسلحة الدمار الشامل على أيدي الأطراف الفاعلة من غير الدول ومن خلالها يتطور باستمرار، ويخضع الإطار العالمي لعدم الانتشار لضغوط هائلة. لقد شهدنا مرارا وتكرارا في السنوات الأخيرة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب كل من الأطراف الفاعلة من الدول ومن غير الدول. وتماشياً مع تعليق السفير البريطاني، لا يمكن السماح لهذا الأمر بأن يصبح الوضع الاعتيادي الجديد. ومن الحتمي أن نحاسب الجناة وأن نظهر للعالم أن استخدام هذه الأسلحة لا يزال أمرا غير مقبول. ويجب أن نعترف بالطابع المتغير للتهديد وأن نتفاعل، وأن نكيف ونضاعف جهودنا.

أود أن أكرر مرة أخرى أسفنا لأن المجلس فشل في إنشاء آلية إسناد جديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وسنواصل دعم الجهود التي تهدف إلى تحقيق هذا الهدف. وتعتبر المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية حاسمة ويجب ضمانها.

لقد سررنا بالتمكن من اعتماد برنامج العمل هذا الصباح. وكان الاعتماد ضروريا لكي تظل اللجنة فعالة، والسويد بصفتها نائبة رئيس اللجنة، تشكر جميع أعضاء المجلس على مرونتهم وروح التوفيق. وأود أيضا أن أذكر الاجتماع المشترك الهام الذي جرى في العام الماضي بين لجنة القرار ١٥٤٠ ولجنة مكافحة الإرهاب. وقد ثبت أن هذه الاجتماعات مفيدة، ونشجع إجراء مزيد من تبادل وجهات النظر، وتعزيز التعاون مع لجان مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك لجنة مكافحة الإرهاب.

ولا تزال هناك حاجة إلى تسليط الضوء على المخاطر المرتبطة بالانتقال غير المادي للتكنولوجيا حيث يمكن نقل الدراية الفنية الحساسة من خلال البحث أو الصناعة أو وسائط التواصل الاجتماعي. وهذه مسألة أثارناها مراراً أثناء الاستعراض الشامل في عام ٢٠١٦. ونقوم بصفتنا نائباً لرئيس لجنة ١٥٤٠ بالنظر حالياً في سبل تعزيز هذه الجهود. ونظل ملتزمين بالإسهام في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بما في ذلك من خلال برنامج التعاون في مجال الأمن النووي للسلطة السويدية للسلامة الإشعاعية ومشاركتنا في برنامج الشراكة لمجموعة السبعة، حيث نشارك حاليا في رئاسة الفريق العامل الفرعي المعني بالأمن البيولوجي.

وكما شهدنا في الأيام القليلة الماضية، فإن تهديد أسلحة الدمار الشامل للسلم والأمن الدوليين واضح في الوقت الحاضر. ولا يمكن إدارة هذه التهديدات والتغلب عليها إلا من خلال العمل معا، وبدعم كامل من المؤسسات المتعددة الأطراف التي أنشأناها.

السيد العتيبي (الكويت): سيدي الرئيس، في البداية أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى سعادة السفير يورنتي سوليث،

ممثل بوليفيا الدائم على إحاطته الإعلامية القيمة، وعلى جهوده المتميزة المبذولة في إطار رئاسة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وخاصة تلك الموجهة تجاه منع الجهات من غير الدول من تطوير أو امتلاك أو تصنيع أو حيازة أو نقل أو استخدام أسلحة الدمار الشمال ونُظم إيصالها متمنين أن تفضي هذه الجلسة إلى ترسيخ قناعة الدول الأعضاء بضرورة تعزيز المساعي الرامية لتطبيق القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بالطريقة المثلى بهدف الوصول إلى التنفيذ الكامل لأحكام القرار، وتحقيق عالمية هذا المسار الهام، الذي يعد بمثابة خارطة طريق للدول الأعضاء لوضع إستراتيجيات وتشريعات وطنية تصب في منع وصول تلك الأسلحة إلى الأطراف الفاعلة من غير الدول، من أجل مستقبل بلا أسلحة دمار شامل.

وندعو الدول الـ ١٣ التي لم تقدم تقاريرها الأولية بعد إلى تقديمها في أقرب وقت ممكن. ولا يفوتني، كذلك، الترحيب بأعضاء فريق الخبراء الجدد التابع للجنة، متمنين لهم التوفيق والنجاح في أعمالهم المقبلة.

إن توافق آراء أعضاء المجلس على برنامج عمل اللجنة لعام ٢٠١٨، بعد مشاورات تجاوزت الشهرين، لهو خير دليل على مدى تعويل أعضاء اللجنة على الدور الهام المنوط بها، حيث إنه يسلط الضوء على القطاعات التي تتطلب أكبر قدر من الاهتمام في ظل مخاطر الانتشار الجديدة، وعلى الخطط الوطنية والزيارات الإقليمية التي تقوم بها اللجنة وفريق خبرائها. ويتناول أيضا، الظروف الخاصة للدول في تنفيذ تدابير مكافحة الانتشار ويعزز دور المجتمع المدني في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إن هدفنا جميعا هو تطوير أداء اللجنة وأفرقتها العاملة الأربعة، وتفعيل آليات لجنة القرار ١٥٤٠ على كل المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، التي أصبحت جزءا أساسيا من الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق عدم الانتشار، لما لها من أهمية بالغة في صون السلم والأمن الدوليين. وقد عبرت دولة الكويت عن عميق قلقها إزاء التحديات التي تواجهها منظومة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل في العالم. ففي هذا الشهر اجتمع المجلس أكثر من أربعة مرات لمناقشة استخدام أسلحة دمار شامل في أكثر من بلد. ولا يخفى على المجتمع الدولي بأسره ما يحدث من مآسي في سورية مؤخرا، وآخرها الشكوك في استخدام هذه الأسلحة الفتاكة في دوما يوم السبت الماضي.

ختاما، أعيد التأكيد على أن دولة الكويت، والتزاما منها بموقف جامعة الدول العربية الداعي إلى إخلاء العالم من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل بدءا بمنطقة الشرق الأوسط، تحرص على تطوير عمل اللجنة وأدائها. وقد قامت مؤخرا بتحديد نقطة اتصال وطنية مع اللجنة امتثالا للفقرة ٦ من القرار ٢٣٢٥ (٢٠١٦). وستقدم تقريرها الطوعي الثاني قريبا، بالتعاون مع فريق الخبراء التابع للجنة وأمانتها العامة المعنية (مكتب شؤون نزع السلاح وإدارة الشؤون السياسية).

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي ممثلا لبيرو.

أولا نشكر السفير ساشا لورنتي سوليز على إحاطته الإعلامية بشأن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونثني على عمله وعمل فريقه، ونعرب عن دعمنا القوي للتنفيذ الكامل من قبل جميع الدول للقرارين ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ٢٣٢٥ (٢٠١٦) وخاصة بصفتي المنسق الجديد للفريق العامل المعني بالرصد والتنفيذ الوطني.

وتلتزم بيرو بجميع الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل وعدم انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ووسائل إيصالها، التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ونكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء التهديد الذي يشكله الإرهاب ومخاطر حيازة جهات من غير الدول لهذه الأسلحة ووسائل إيصالها أو تطويرها أو استخدامها أو الاتجار

بها. إننا نعتقد أنه من الضروري أن يظل المجتمع الدولي متحدا بغية التصدي بفعالية للتحديات الخطيرة التي تواجه نظم عدم الانتشار، التي تشكل أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين في عالم اليوم. ومن الملح التصدي للتحدي الذي يمثله برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي وبرنامجها للقذائف التسيارية.

ونعتقد كذلك أن من المهم للغاية الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي ورصده تنفيذه بشكل صارم. ونود أيضا أن نشدد على أهمية التوصل إلى حلول توفيقية بشأن الاستخدام غير المقبول للأسلحة الكيميائية في سورية بغية بكفالة إجراء تحقيقات كاملة في الوقائع، وأن يتم تحديد المسؤولية عنها من خلال آلية إسناد.

كما يساورنا القلق إزاء أن احتمال إساءة استخدام الابتكارات العلمية الجديدة قد يؤدي إلى انتشار أنشطة غير مشروعة، ولا سيما من خلال عمليات غير قانونية لنقل التكنولوجيا ومعاملات مالية غير مشروعة. ونشدد، في ذلك الصدد، على أهمية كفالة تنفيذ جميع الدول التدابير الرامية إلى وفائها بجميع التزاماتها، ولا سيما المتعلقة منها بالرقابة الداخلية والتصدير. ويجب علينا جميعا أن نعتمد ضوابط وطنية فعالة تتماشى مع القرار ٢٣٢٥ (٢٠١٦).

وأخيرا، فإننا نؤمن بأهمية العمل الذي تقوم به لجنة القرار ١٥٤٠، ولا سيما في الاستجابة للخطر المتمثل في أن الجهات من غير الدول، وخاصة الإرهابيين، قد تحصل على الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو المواد الانشطارية. وأخيرا، نثني على جهود الرئيس الناجحة في كفالة اعتماد اللجنة برنامج عمل من شأنه تعزيز التنفيذ الكامل للقرار ٢٣٢٥ (٢٠١٦) وأن يكون بمثابة الأساس لاستعراضه الشامل المقبل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.